



13TH ATAIC ANNUAL TECHNICAL CONFERENCE

The Statements and Information Facts and Its Influence on Tax Performance in Iraq

NAJIHA ABBAS ALI

Director-General

Iraqi Tax Commission

najiha_abbas@yahoo.com

009647901708126

واقع البيانات والمعلومات واثرها على الاداء الضريبي في العراق

اعداد

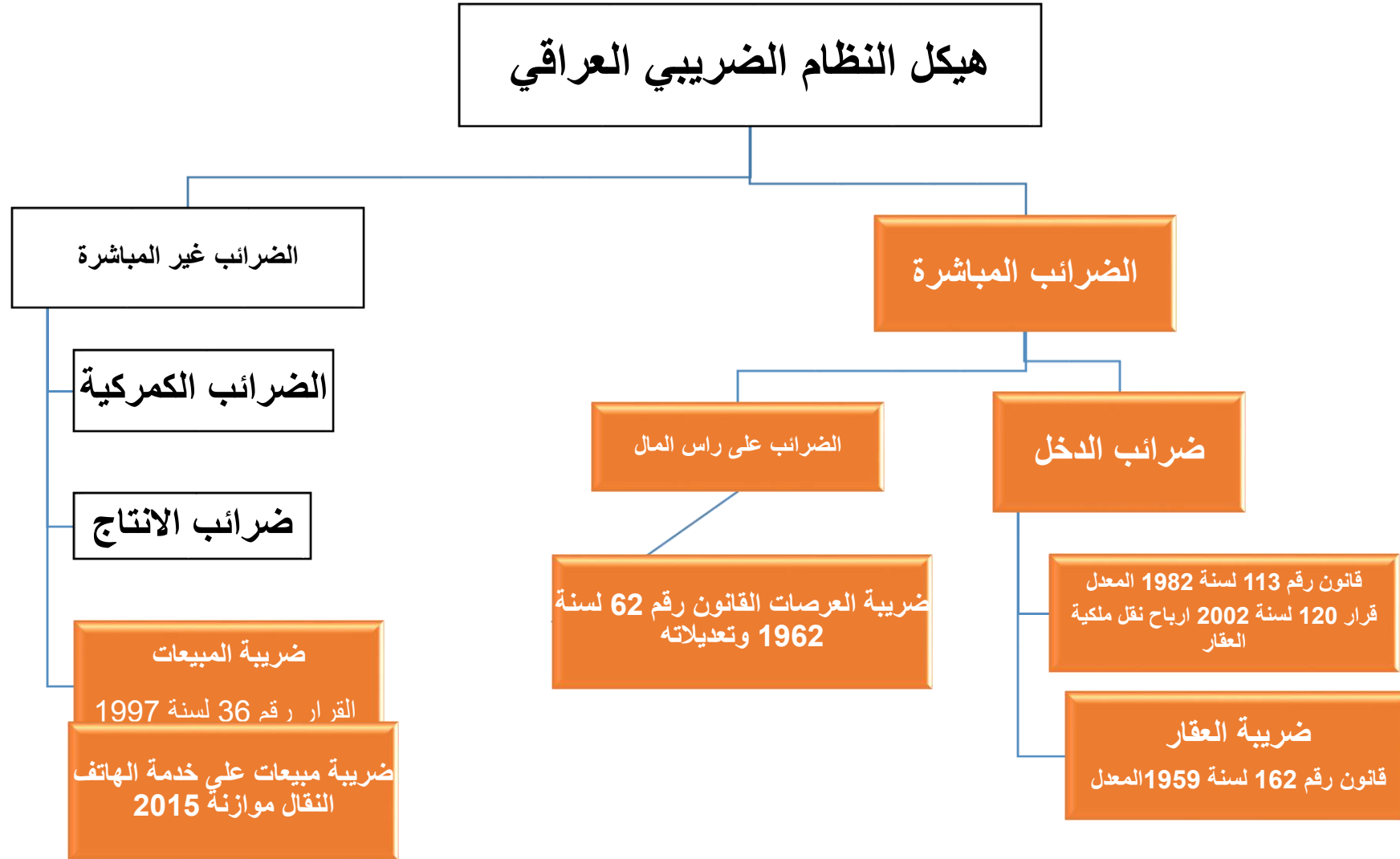
الست ناجحة عباس علي & السيد ناطق عبد عون
مدير عام مدير تنفيذي

الهيئة العامة للضرائب
العراق

• المحور الاول : هيكل النظام الضريبي في العراق

- اولاً: الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل والثروة) : وتشمل على نوعين رئيسيين من الضرائب هما :
- **الضرائب على الدخل : وتشمل**
- ضريبة الدخل (المفروضة بقانون رقم 113 لسنة 1982 المعدل)
- ضريبة نقل ملكية العقار (المفروضة بقرار 120 لسنة 2002) .
- ضريبة العقار (المفروضة بقانون العقار رقم 162 لسنة 1959 المعدل) .
- **الضرائب على راس المال : وتشمل**
- ضريبة العرصات (القانون رقم 62 لسنة 1962 وتعديلاته) .
- ضريبة الشركات (الغيت بموجب القانون رقم 22 لسنة 1994) .
- **ثانياً:- الضرائب الغير المباشرة : ويشمل هذا النوع من الضرائب في العراق على ما ياتي :-**
- **الضرائب الكمركية**
- **ضرائب الانتاج**
- ج- ضريبة المبيعات (بموجب القرار رقم 36 لسنة 1997)
- د- ضريبة المبيعات على خدمة الهاتف النقال (ضمن قانون الموازنة)

هيكل النظام الضريبي العراقي



اولاً: الجهات ذات العلاقة بالضريبة :

السلطة التشريعية (السياسة الضريبية)

الادارة التنفيذية (الادارة الضريبية)

المكلف بدفع الضريبة (الطبيعي والمعنوي) :

ثانياً: مصادر البيانات والمعلومات

المكلف الضريبي (الطبيعي والمعنوي)

عند تقديم حساباته الماليه ، عند تقديم تحليل بمبيعاته للغير كمنتجات محلية او مستوردة ، المقاولات والتعهدات الثانوية الممنوحة للغير .

الجهات الحكومية :المؤسسات الحكومية كافة

المادة 28 من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل

- 1- على دوائر الدولة الرسمية ومؤسسات ومنشآت القطاع الاشتراكي والمختلط وموظفيها أن يقدموا إلى السلطة المالية - بطلب منها - البيانات والمعلومات التي تراها ضرورية لتطبيق أحكام هذا القانون.
- 2- للسلطة المالية أن تتحرى وتتحقق عن دخل المكلف الحقيقي وتبحث عن مصادره في محل وجودها ولها أن تطلب المعلومات من أي شخص تعتقد بان لديه ما يفيدها في تقدير الضريبة على أي من المكلفين .
- 3- للسلطة المالية أن توقف إجراء المعاملات التي لها علاقة بالضريبة ولا تسمح بإجرائها من قبل الدوائر الأخرى حتى يتم دفع الضريبة أو التأمينات التي قد تتحقق منها .
- 3- للسلطة المالية أن تطلب من أي من دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط أو أي شخص استقطاع نسبة مئوية لا تتجاوز 10% عشرة بالمائة من المبالغ المتحققة للمتعهدين أو غيرهم المرتبطين معهم ولا تدفع لهم المبالغ المستقطعة إلا بعد تأييد براءة ذمتهم من ضريبة الدخل ، ولها أن تطلب تحويل المبالغ المستقطعة إليها.)

من خلال هذه المادة بالامكان الحصول على بنك من المعلومات التي تساعد الادارة الضريبية من ربط الضريبية والوصول الى الدخل الحقيقي للمكلف اضافة الى انها تحد من التهرب الضريبي . حيث تصل معلومات عن مختلف الاعمال على شكل اما تصاريح كمركية بالنسبة للاستيرادات او مقتبسات ومنها :

المقاولات والتعهدات وعقود التجهيز .

قوائم الشراء من السوق المحلية .

قوائم الوكلاء المعتمدين وتفاصيل المواد المجهزه لهم .

المبالغ المستقطعة كأمانات ضريبية عن المقاولات والتعهدات وعقود التجهيز .

بيانات التصاريح الكمركية لجميع البضائع المستوردة (هيئة الكمارك العراقية) .

بيانات الامانات الضريبية المستقطعة عن التصاريح الكمركية (الوحدات الضريبية العاملة في المنافذ الحدودية) .

بيانات تغطية البضاعة المستورد بالعملة الاجنبية عبر البنك المركزي العراقي .

النقابات والجمعيات (قوائم بالمعلومات المتوفره بخصوص المنتسبين) . .

ثالثاً- ادارة البيانات والمعلومات الكترونياً

نظام مكلفي الدخل للأفراد: يوثق النظام بيانات تسجيل المكلف ونتائج التحاسب الضريبي .

نظام مكلفي الشركات: يوثق النظام بيانات تسجيل المكلف والبيانات المالية للشركة ويؤرشف جميع اوليات اضبارة الشركة ويمنح الشركة رقم ضريبي لا يتكرر .

نظام الامانات: يوثق النظام جميع الامانات المستوفاة الواردة عن المقاولات والتعهدات والاستيراد واجراءات الحسم.

نظام المقتبسات: يوثق جميع البيانات الواردة بخصوص المقاولات والتعهدات والشراء من السوق المحلية .

نظام التصاريح الكمركية: يوثق جميع بيانات التصاريح الكمركية الواردة عبر المنافذ الحدودية

رابعاً- التحديات التي تواجه ادارة المعلومات

ان المعالجة الالية للمعلومات تحدي اخر وكبير فواقع الحال جميع انظمة المعلومات الحالية تعمل بشكل منفرد ويتعذر تكاملها خصوصا ما يتعلق بمعلومات الافراد لان اساس عملية الربط بينها هو بيانات عناصر هوية المكلف ولكون هذه البيانات غير مكتملة وبسبب ظاهرة تشابه الاسماء السائدة عليه لا بد من استخدام بديل يضمن من خلاله امكانية الربط بين البيانات المختلفة بدون لبس او اشكال خصوصا وان مشروع الرقم الوطني والبطاقة الموحدة يحتاج لانجازه والعمل به وقتا طويلا وبالتالي تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعتماد الرقم الضريبي ونحن الان بصدد توليده ومنح الهوية الضريبية والزام استخدامها ليكون الرقم الضريبي مصاحبا لجميع المعلومات والبيانات الواردة للهيئة من مختلف الجهات ذات العلاقة لضمان حل الاشكالات المذكورة وكذلك عمليات التلاعب والتزوير في معلومات الهوية بغية التهرب الضريبي وهي حقيقة سائدة في الوقت الحاضر

المحور الثالث : النتائج المترتبة عند ادارة البيانات الكترونياً واثرها على الاداء الضريبي

- 1- مساعدة الادارة الضريبية في التركيز على ما الذي يجب عمله لرفع كفاءة الاداء، من خلال التنويع المنفصل لبرامج الادارة الضريبية مثل الجودة واعادة التصميم للاجراءات الضريبية والخدمات المقدمة للمكلف . او بمعنى اخر قدرة الهيئة على تطوير وتحسن في الاداء المؤسسي على مستوى تقديم الخدمة او على مستوى تطوير مهارات العاملين .
- 2-التكنولوجيا الجديدة تحسن الاداء في جميع مراحل العملية الادارية (التخطيط ، التنظيم ، الادارة والتنفيذ ، المراقبة) .
- 3- سرعة في اتخاذ القرارات وتقديم المشورة .
- 4-التخلص من الكم الورقي الذي تخزنه الهيئة حالياً في كافة فروعها .
- 5-حصول المكلفين على كل المعلومات بصورة دقيقة وسريعة (شفافية فاعلة) واي تغيير في القوانين والتعليمات .
- 6-امثال طوعي عالي . وثقة عالية بين المكلف والسلطة المالية .
- 7-تمتلك الادارة الالكترونية عناصر قوة باستطاعتها فرض تغيير في أنماط العمل والإدارة في جميع المجالات، من حيث رفع كفاءة الأداء وكسب الوقت والمال والجهد. كما توفر الطفرة الإلكترونية الحديثة إمكانية إشراك المواطنين والمجتمع المدني في مناقشة السياسات الضريبية من خلال الحوار المباشر، ودعم اتخاذ القرارات ، وصياغة السياسات بشكل متفهم أكثر للمواطن واحتياجاته. ستكون لدى المجتمع ثقافة ضريبية بالإضافة الى هناك ثقة أكثر بالادارة الضريبية
- 8-حد كبير للفساد الاداري والمالي وذلك لابتعاد الانتقاء المباشر بين الموظف والمكلف .
- 9-رقابة داخلية فعالة وسريعة ودقيقة .
- 10-لا بد من وجود خطة استراتيجية على ضوءها يتم قياس النتائج وتقييم الاداء لضمان الامتثال الى استراتيجية الهيئة ورسالتها او البيان الخاص بها .
- 11-عدم الابتعاد عن المعايير الدولية للمحاسبة .
- 12-ستقضي الادارة الالكترونية على مسببات التهرب الضريبي .
- 13سيكون هناك متسع للادارة الضريبية في ان تبحث وتحلل الاقرارات وكل السلبيات وان تضع حلول .
- 14-هناك تطور مستمر في تكنولوجيا المعلومات هذا يناظره تطور في كفاءة العاملين .



13TH ATAIC ANNUAL TECHNICAL CONFERENCE

NAJIHA ABBAS ALI

Director-General

Iraqi Tax Commission

najiha_abbas@yahoo.com

009647901708126